تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي مُحكّم يصدر عن مجلة

الأقليات المسلمة
في مواجهة الإسلاموفوبيا

مدير التحرير
أحمد عمرو

هيئة التحرير
د. يوسف بن صالح الصغير
م.حسن الرشيدي
أحمد فهمي
مشاري الشثري

التقرير السابع عشر
١٤٤١ هـ

ردمد: (ISSN : 1658 - 127X)

رقم إيداع: (1424 / 2226)

جميع الحقوق محفوظة

لمجلة البيان

١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠ م

ردمد: (ISSN :1658 - 127X)

رقم إيداع: (1424 / 2226)

مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠

هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١

www.albayan.co.uk

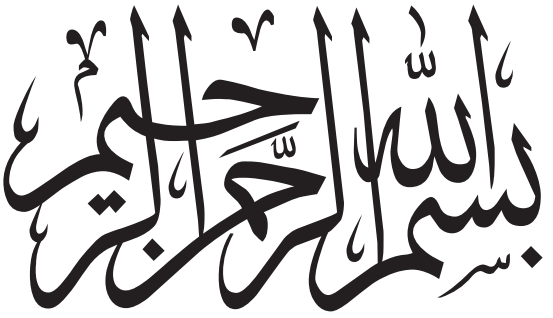
بسم الله الرحمن الرحيم

الأقليات المسلمة في مواجهة الإسلاموفوبيا

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أمة واحدة تتكافأ دماؤها ويسعى بذمتهم أدناهم، جسد واحد إذ اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، هذه بعض منطلقات تلك الأمة التي حفظتها على مرِّ تاريخها، هذه هي تعاليم محمد صلى الله عليه وسلم ووصيته لأمته التي لا تعرف التفريق بين العجمي والعربي ولا الأبيض والأسود إلا بمقدار التقوى.

لكنَّ المسلمين اليوم في أصقاع الأرض، تنهش لحومهم الذئاب، من الصين إلى ميانمار، ومن الهند إلى إفريقيا، ناهيك بأوروبا وبقية الدول الغربية، وقد صاروا مستهدفين في دينهم وأخلاقهم، فإن صمدوا وتمسكوا طردوا وهجروا وإلا سلخت جلدوهم تعذيبًا وغُيبت أجسادهم داخل القبور، في مآسٍ يندى لها جبين البشرية، وستظل وصمة عار في التاريخ الإنساني.

لم يشهد التاريخ حالة من الاستضعاف للمسلمين مثل ما أصابهم في السنوات الأخيرة. المستضعفون اليوم الذين يحيون كأقليات غابت عنهم عزة الإسلام التي كانت تقيهم بطش أغلبية ضاقت بنور الحقِّ ذرعًا وأرادت إطفاءه، كانوا أعزة كالجبال في بلاد ملكوها قرونًا، ثم هبت عليهم رياح الاحتلال فشردتهم وجزأتهم وألحقتهم بممالك ودول بوذية تارة ونصرانية تارة حتى صاروا أقلية في بلادهم.

ورغم ذلك كانوا يستقوون بإخوانهم في البلاد الإسلامية فتمنع عنهم شيئًا من التنكيل وتمنحهم شيئًا من نسائم الحرية يتنفسون بها إسلامهم وشعائر دينهم، وحين تغيب الأنظمة تحضر الشعوب تضامنًا مع إخوانهم المقهورين، لكن اليوم لم يعد لتلك الأقليات المستضعفة إلا الله وبقية من حمية لدى بعض الدول الإسلامية وشيء من دعاء وتعاطف إخوانهم المسلمين.

ولقد جاء هذا التقرير للتعريف بما تلاقيه الأقليات المسلمة في العالم من تضييق وتنكيل وتعذيب، استثارة لقادة الرأي وأصحاب الأمر، فعندما تشد الأطراف فتبتر يبقى الجسد من دون حراك، وإذا أسقطت الهوامش صار المركز مستهدفًا، وحقائق التاريخ تنبئك أن أندلس المسلمين كانت ثم بادت وأضحت للنصارى، ولا نرجو أن يكون هذا الجيل هو من يشهد مأساة أخرى تمحى فيها آثار المسلمين في بقعة من الأرض ويُسكت فيها الأذان وتُظْلِم فيها عن نور الله.

فنحن اليوم في أمسِّ الحاجة إلى وجود مؤسسة أو هيئة إسلامية تُعنى بشؤون الأقليات المسلمة في العالم، وتقدِّم لهم ما تستطيع من دعم، وتدافع عن قضاياهم أمام المحافل الدولية، ونحتاج

إلــى سياســات إعلامية للتعريف بقضيتهم، ونحتــاج إلى مبادرات تربويــة وتعليمية تحفظ على تلك الأقليــات دينهم، ولعل هــذا ما دفعنا إلى تخصيص قضية الأقليات لتكون موضوع تقريرنا لهذا العام (العدد السابع عشر١٤٤١هـ) عبر أبواب التقرير المختلفة على النحو الآتي:

حيــث تنــاول **الباب الأول**: النظرية والفكر، والذي يقدم الرؤى النظرية والفكرية المتعلقة بالموضوع الأساس للتقرير، وبدأ الباب بدراسة (الأقلية المسلمة.. قراءة في المفهوم وإطلالة على الواقع)، حيث ســعت الدراســة لســبر أغوار هذا المفهوم، وحاولت تتبع مضامينه في اللغة، والاصطلاح السياســي والقانوني، والفكر الإســلامي، إضافة إلى توضيح الرقعة الجغرافية التي تنتشــر فيها الأقليات، مع تصنيف الأقليات من حيث موقفها من الجماعات التي تنشــأ فيها وتعيش معها. أما الدراســة الثانية (حقــوق الأقليــات بين المواثيق الدولية والرؤية الإســلامية)، فتعقد مقارنة بين ما تضمنته الشــريعة الإسلامية من حقوق للبشر وما تبشر به المواثيق الدولية من حقوق زائفة يشهد الواقع على هشاشتها.

أمــا **البــاب الثاني** وهو الملف الرئيس للتقريــر، فقد جاء بعنوان (تحديــات البقاء)، واحتوى على ســتِّ دراســات؛ الأولى (التحديات المعاصرة للمرأة المســلمة في المجتمعات غير الإســلامية «ألمانيا نموذجًا»)، تتناول الكاتبة أهم التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في الغرب وأهمها: تحديات الهوية، والعنصرية، ثم تضع أهم التوصيات التي تدعم المرأة المسلمة، ومنها أهمية إفساح المجال للمرأة داخل المراكز والمساجد ليكون لها دور وحضور.

ثاني دراســات الباب كانت عن (صورة الأقليات المســلمة في الإعلام.. تحــدي الحضور والتغيير)، ويوضح الكاتب مدى ما تعانيه الأقلية المسلمة من تجاهل إعلامي، ويحاول أن يقترح الحلول والبدائل لهذا التجاهل المتعمد لقضاياهم.

أما الدارســة الثالثة فجاءت بعنوان (صعود اليمين المتطرف وأثره على مســتقبل الأقليات المسلمة)، حيث يبين الكاتب كيف امتزج الدين المسيحي مع سيادة العرق الأبيض ليكوِّنا مزيجًا يرتكز عليه الفكر الأوروبي، وكيف تجلى هذا الفكر فأفرز جماعات وأحزابًا يمينية متطرفة ســجلت حضورًا سياســيًّا واجتماعيًّا لافتًا في الغرب، كان له أبلغ الأثر في وجود الأقليات المسلمة، وأشار الكاتب إلى مستقبل الأقليات المسلمة في ظل صعود تلك التيارات اليمينية المتطرفة.

الدراســة الرابعة (تحديات التعليم الديني لدى الأقليات المســلمة وسُبل مواجهتها)، وتناولها الباحث من خــلال أربعة محاور؛ الأول تناول خريطة تصنيف الأقليات المســلمة فــي العالم، والثاني تناول العلاقة بين التعليم الديني والهوية للأقليات، أما الثالث فتضمن أهم التحديات التي تواجه الأقليات المسلمة في التمكن من قيام تعليم ديني يحفظ لها شعائرها وهويتها، أما الرابع فتناول أهم المقترحات لمواجهة تلك التحديات.

الدراســة الخامســة (الرموز المســلمة في الغرب ودورها في مواجهة الإســلاموفوبيا)، تسعى هذه الدراســة لتقديم إســهام في موضوع الرموز المسلمة في الغرب، وكيف يمكن الاستفادة من حضورها الناجح لتصحيح الصورة النمطية عن الإسلام وتعزيز دور الأقلية التي تنتمي إليها.

الدراسة السادسة (الاختلافات بين الأقليات المسلمة واقعها وأثرها)، يضع الكاتب يده على قضية غاية في الأهمية وهي غياب أرضية ثابتة أو محددات واضحة لكلمة «أقلية مسلمة» اصطلاحيًّا، أما من جهة الواقع من وجهة نظره، فإن «الأقليات المسلمة» متعددة ومتباينة، فالمسلمون في الغرب إما عربًا أو كردًا أو تركًا أو سنة أو شيعة، فهم مجزَّؤُون إثنيًّا ومذهبيًّا؛ ما يضعف حضورهم الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي.

أما **الباب الثالث** في التقرير (قضايا الأقليات المسلمة)، فاحتوى على ستِّ دراسات، الدراسة الأولى (مسلمو أوروبا والمشاركة السياسية: بين سياقات التهميش وضرورات الاندماج)، يشير فيها الكاتب إلى مدى معاناة المسلمين من التهميش المتعمد، لكنه يوضح في الوقت نفسه أهمية المشاركة السياسية للمسلمين وعدم الاستسلام للحالة الانعزالية التي يدفعهم إليها المجتمع الغربي.

ثاني تلك الدراسات (معاناة الروهينجا في ميانمار بين الاضطهادات الداخلية والإستراتيجيات العالمية)، يوضح فيها الباحث مستويات التحدي التي تواجه مسلمي الروهينجا، ويحلل أبعاد المواقف الدولية والإقليمية، ويشير إلى أسباب معاناة المسلمين في الداخل من خلال تحليل تركيبة المجتمع والنظام الحاكم.

الدراسة الثالثة في هذا الباب (الإيجور.. لماذا تسعى الصين لتذويب هويتهم؟)، أشار الكاتب فيها إلى تصاعد حملات التعذيب ضد مسلمي الإيجور في الآونة الأخيرة، ومدى الضعف الدولي والإسلامي خاصة في مواجهة تلك الحملات، ويشير إلى أن الصعود الاقتصادي للصين دفع كثيرًا من الدول لتفضيل مصالحها الاقتصادية على دعم قضية مسلمي الإيجور.

أما الدراسة الرابعة (الأقلية الإسلامية في الهند بين جراحات الماضي وإكراهات الحاضر)، فتتاول الباحث فيها التحديات التي تواجه مسلمي الهند من خلال محورين مهمين؛ الأول: أن المسلمين حكموا تلك البلاد قبل الاحتلال البريطاني، والثاني: أن انفصال باكستان كدولة إسلامية للهنود دفع الهند لمحاولة طمس أي هوية للمسلمين بدافع صبغ الهند بالصبغة الهندوسية وطمس أي وجود لدين آخر.

الدارسة الخامسة (مسلمو إفريقيا الوسطى.. واقعهم ومستقبلهم)، عرض فيها الكاتب لقضية مهمة، وهي أن الأقلية المسلمة تتعرض لانتهاكات عبر تاريخها الممتد في هذه الدولة منذ نشأتها عام (١٩٦٠م). أي أن العنف ضد المسلمين ليس وليد الأعوام الأخيرة فقط، لكنه يشير إلى أنه في الآونة الأخيرة نحت الأمور للتهدئة، ويورد الكاتب في نهاية بحثه عددًا من التوصيات حتى لا تتكرر المأساة.

آخر دراسات هذا الباب كانت عن (الأندلسيون بعد سقوط غرناطة)، حاولت هذه الدراسة البحثية التعريف بمجهودات الأندلسيين في الصمود ومحاولتهم الحفاظ على دينهم، وإنشاء المجموعات التي تتولى شأن الدعوة والتعليم والإنفاق المالي والدفاع القانوني وغير ذلك، وهذا بِعدِّهم نموذجًا للأقليات الإسلامية في أطراف الأرض الإسلامية التي واجهت تحديات البقاء والتأثير.

ثـم يأتي **البـاب الرابع** (العلاقات الدولية) متنـاولًا عددًا من القضايا الدولية وانعكاسـاتها على قضايا الأقليات المسلمة من خلال ثلاث دراسات.

الدراسـة الأولى (المؤسسات الحقوقية الدولية وموقفها من قضايا الأقليات المسلمة)، تناولت مدى عجز المؤسسات الدولية عن القيام بدورها تجاه الانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة وحصر جهودها في بعض الاجتهادات المتفرقة، وأشارت إلى مساحات التسييس الواسعة في التعامل مع ملف الأقليات المسلمة بين التجاهل أو التهوين من أوضاعها.

أما الدراسـة الثانية (توظيف الأقليات المسـلمة كأداة لنشـر القيم الغربية في العالم الإسـلامي)، فبينت كيف وظفت الحضارة الغربية المادية الأقليات المسـلمة في تفكيك القيم الإسلامية، ثم تركيب قيم غير إسـلامية مكانها، ثم جعل فرد الأقليات المسـلمة نموذجًا للفرد المسلم في العالم الإسلامي. ووضعت الدراسة مقترحات لحماية هوية الأقليات المسلمة من التيه والتوظيف.

الدراسـة الثالثة جاءت بعنوان (المؤسسات الرسمية الإسلامية وقضايا الأقليات المسلمة)، وأشارت إلى مدى المسـؤولية الملقاة على عاتق منظمات العالم الإسـلامي ومؤسسـاته الرسمية تجاه الأقليات الإسلامية كمنظمة التعاون الإسلامي والجامعات الإسلامية الكبرى، وكيفية تفعيل دور تلك المؤسسات في دعم قضية الأقليات المسلمة.

أمـا **البـاب الخامس** فقد احتوى على دراسـتين تتناولان قضايا العمل الإسـلامي، الأولى بعنوان (المؤسسـات الدعوية في الغرب، ودورها في توعية المسلمين)، وتوضح مدى الدور المنوط بالمؤسسات الدعوية في الغرب وأهميته في حياة المسـلمين، حيث تحتاج تلك المؤسسـات إلى رؤى جديدة لتكون مؤسسات جامعة لكل أطياف الوجود الإسلامي في الغرب.

أما الدراسـة الثانية فجاءت بعنوان (رؤى إسـتراتيجية نحو إنشـاء هيئة إسـلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم)، وتسعى لوضع إطار مؤسسي ينظم الأقلية المسلمة ووجودهم لتصبح لهم هيئة دولية لها فروعها المحلية والإقليمية؛ كي يتعاون كل أو أغلبية الأقليات المسلمة لحماية مصالحهم وتخفيف معاناتهم، والسعي لتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها.

الفهرس

اسم الدراسة	الباحث	الصفحة
مقدمة التقرير		**٥**
الباب الأول: النظرية والفكر		**١١-٥٢**
الأقلية المسلمة.. قراءة في المفهوم وإطلالة على الواقع	محمد السنوسي	**١٣**
حقوق الأقليات بين المواثيق الدولية والرؤية الإسلامية	د. عطية عدلان	**٣١**
الباب الثاني: ملف التقرير (تحديات البقاء)		**٥٣-١٦٦**
التحديات المعاصرة للمرأة المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية «ألمانيا نموذجًا»	ديما سكران	**٥٥**
صورة الأقليات المسلمة في الإعلام.. تحدي الحضور والتغيير	محمود عبد العزيز	**٧٥**
صعود اليمين المتطرف.. وأثره على مستقبل الأقليات المسلمة	حسن الرشيدي	**٩١**
تحديات التعليم الديني لدى الأقليات المسلمة وسُبل مواجهتها	د. حسان عبد الله حسان	**١١١**
الرموز المسلمة في الغرب ودورها في مواجهة الإسلاموفوبيا	د. رابح زغوني	**١٣٣**
الاختلافات بين الأقليات المسلمة واقعها وأثرها	نبيل شبيب	**١٤٩**
الباب الثالث: قضايا الأقليات المسلمة		**١٦٧ - ٢٨٤**
مسلمو أوروبا والمشاركة السياسية: بين سياقات التهميش وضرورات الاندماج	د. مصطفى علام	**١٦٩**
معاناة الروهينجا في ميانمار بين الاضطهادات الداخلية والاستراتيجيات العالمية	محمد الديب	**١٨٧**
الإيغور.. لماذا تسعى الصين لتذويب هويتهم؟	سامح المنيب، أحمد عمرو	**٢٠٩**
الأقلية الإسلامية في الهند بين جراحات الماضي وإكراهات الحاضر	د. هشام عليوان	**٢٢٥**
مسلمو إفريقيا الوسطى.. واقعهم ومستقبلهم	د. محمد البشير	**٢٤٥**
الأندلسيون بعد سقوط غرناطة المحنة الأولى في مسلسل الأقليات الإسلامية المستمر	محمد إلهامي	**٢٦٣**

الباب الرابع: العلاقات الدولية		**٢٨٥-٣٤٤**
المؤسسات الحقوقية الدولية وموقفها من قضايا الأقليات المسلمة	د. السيد أبو فرحة	**٢٨٧**
توظيف الأقليات المسلمة كأداة لنشر القيم الغربية في العالم الإسلامي	د. محمد الأمين الوغليسي	**٣٠٣**
المؤسسات الرسمية الإسلامية وقضايا الأقليات المسلمة	عصام زيدان	**٣٢٥**
الباب الخامس: العمل الإسلامي		**٣٤٥-٣٨٨**
المؤسسات الدعوية في الغرب، ودورها في توعية المسلمين	بهاء الدين الزهري	**٣٤٧**
رؤى استراتيجية.. نحو إنشاء هيئة إسلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم	عبد المنعم منيب	**٣٧٣**

رؤى إستراتيجية.. نحو إنشاء هيئة إسلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم

عبد المنعم منيب

كاتب وباحث سياسي.

مستخلص

تقع العديد من الأقليات المسلمة تحت وطأة قدر ما من الاضطهاد أو التضييق، بلغ بعضه أشده كما في حالات مسلمي الصين «الإيغور» ومسلمي ميانمار أو مسلمي الهند، وبعضهم ظل اضطهادهم في حدود دنيا كما في حالات الأقليات الإسلامية في بعض الدول الأخرى.

ولا يخفى على أي مراقب أهمية السعي لتخفيف معاناة الأقليات المسلمة حتى لو كانت المعاناة تختلف من بلد لآخر من حيث طبيعتها أو أسلوبها أو شكلها، وكذا السعي لتحسين أوضاع الأقليات المسلمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها.

إذ ثبت أن وجود المسلمين كأقليات قائم في عشرات الدول، وله حضوره الدِّيني والثقافي والاجتماعي، وأحيانًا الاقتصادي بل والسياسي، وهذا الوجود يتعرض لبعض الضغوط والمخاطر، فمن الطبيعي والمنطقي أن ينظم المسلمون وجودهم لتصبح لهم هيئة دولية لها فروعها المحلية والإقليمية كي يتعاون كل أو أغلبية الأقليات المسلمة لحماية مصالحهم وتخفيف معاناتهم والسعي لتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، وهذا أمر يوجبه العقل والنقل.

رؤى إستراتيجية.. نحو إنشاء هيئة إسلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم

عبد المنعم منيب

كاتب وباحث سياسي.

المقدمة

يبلغ عدد المسلمين في العالم نحو (١,٦) مليار مسلم ومسلمة، ولكن ما يقرب من ثلث هذا العدد يعيشون كأقليات في دولٍ أغلبيةُ مواطنيها من غير المسلمين، وهذه الحالة هي التي يطلق عليها أقلية مسلمة، يقول المستشار الدكتور جمال الدين محمد محمود: «يستخدم مصطلح الدول الإسلامية، والدول ذات الأقلية المسلمة، في المجالات السياسية، وفي مجال خدمة الإسلام والدعوة إليه، وتوجد عدة مقاييس لتحديد ما يطلق عليه دولة إسلامية، وما يطلق عليه أقلية إسلامية، في دولة من الدول، ومن أدق تلك المقاييس بلا شك، المقياس العددي، إذ تعدُّ الدولة التي يزيد عدد المسلمين فيها على ٥٠٪ من السكان، دولة إسلامية، فإذا نقصت النسبة عن ذلك، كان المسلمون أقلية في الدولة المعنية»[١].

ولا يخفى أن العديد من هذه الأقليات المسلمة تقع تحت وطأة قدر ما من الاضطهاد أو التضييق بلغ بعضه أشده كما في حالات مسلمي الصين «الإيغور» ومسلمي ميانمار أو مسلمي الهند، وبعضهم ظل اضطهادهم في حدود دنيا كما في حالات الأقليات الإسلامية في بعض الدول الأخرى[٢].

ولا يخفى على أي مراقب أهمية السعي لتخفيف معاناة الأقليات المسلمة حتى لو كانت المعاناة تختلف من بلد لآخر من حيث طبيعتها أو أسلوبها أو شكلها، وكذا السعي لتحسين أوضاع الأقليات المسلمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، ومن هنا كان إنشاء هيئة إسلامية دولية

---

(١) راجع: د. أحمد الخاني، الأقليات المسلمة في العالم على الرابط التالي:

http://bit.ly/2qLPsvr.

(٢) مما قد يخفى على الكثيرين أن هناك (١١) دولة من كبريات الدول بالاتحاد الأوروبي لم تعترف بعد بالإسلام كدين وعدم الاعتراف هذا يمنع الكثير من الميزات والحقوق التعليمية والمعنوية والاقتصادية عن المسلمين بعكس الديانات الأخرى المعترف بها بنفس الدول وهذه الدول الـ(١١) هي ألمانيا (٥٪ من مواطنيها مسلمون) وإيطاليا واليونان وإيرلندا والسويد (١٠٪ من مواطنيها مسلمون) وسويسرا (٦٪ من مواطنيها مسلمون) والمجر والدنمارك (٥٪ من مواطنيها مسلمون) وبولندا وليتوانيا، في حين أصدرت سلوفاكيا قانونا عام ٢٠١٦م يمنع الاعتراف بالإسلام. راجع تقريرًا بدون مؤلف، الإسلام بأوروبا.. دول تعترف وأخرى تنتظر، على الرابط التالي:

http://bit.ly/2PjXZzU

كما أن هناك ألوانًا أخرى من معاناة مسلمي أوروبا وأمريكا الشمالية يمكن الاطلاع على طرف منها في تقرير: الإسلاموفوبيا.. معاناة المسلمين في ديمقراطيات الغرب، على الرابط التالي:

http://bit.ly/2BNbT5G.

للأقليات المسلمة في العالم أمر مهم ودراسته مهمة لا سيما مع تنامي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع الأحداث، وكذا دورها البارز في التأثير في الشؤون العامة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وفى هذا الإطار تأتي أهمية هذه الورقة البحثية لتحاول أن تسد ثغر الجانب النظري لفكرة هذه الهيئة.

تمهيد:

يمكن أن نلاحظ أن الأقليات الإسلامية تنتشر في العالم كله تقريبًا، فهي كما قال دكتور حامد ربيع محقًّا: «لا توجد دولة آسيوية لا تعرف الإسلام، يندر أن توجد دولة إفريقية وليست بها ولو أقلية مسلمة»، إلى أن يقول: «الأقليات المسلمة أضحت بفضل التطور الديمقراطي والتجانس بين قوى الأغلبية المتصارعة قادرة على أن تمارس تأثيرًا أكبر من حجمها الحقيقي، عندما تقف قوتان كل منهما في مواجهة الأخرى بتوازن معين، فإن قوة صغيرة محدودة قادرة على أن تتحكم في الموقف بانضمامها لأى من الطرفين؛ إنها قصة الصهيونية الأمريكية في تعاملها مع كل من الحزبين: الديمقراطي والجمهوري، هذه الظاهرة برزت واضحة في انتخابات الهند حيث استطاعت الأقلية المسلمة أن تمكن أنديرا غاندي من العودة إلى الحكم وهي اليوم مدعوة لأن تؤثر تأثيرًا مماثلًا في فرنسا»[1] آ.هـ.

إنشاء هيئة إسلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم أمر مهم ودراسته مهمة لا سيما مع تنامي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع الأحداث

وعندما يحدد د. حامد ربيع عناصر الضعف التي منعت وما زالت تمنع القوى الإسلامية من أن تؤدي دورها في العالم المعاصر، يذكر خمسة أسباب وأحدها هو عدم وجود تنظيم دولي ثابت له الصفة المؤسسية يعبر عن تلك الإرادة الإسلامية[2].

وإضافة لما ذكره د. حامد ربيع بشأن هذا العمل المؤسسي غير الحكومي وأهميته منذ أربعين عامًا[3]، فإن كل مراقب سياسي يدرك اليوم ما كان أشار إليه حامد ربيع منذ أربعين عامًا من تنامي التأثير السياسي لفواعل غير حكومية - كالمنظمات والشركات - على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بحيث صار تأثيرها يضاهي تأثير الدول والحكومات بل بعضها صار يتفوق أحيانًا على بعض الدول والحكومات.

ومن هنا تأتي أهمية ومدى نفع إنشاء هيئة أو منظمة دولية تعنى بشؤون الأقليات المسلمة.

فلسفة التكوين والإطار الفكري لعمل الهيئة المقترحة:

إذ ثبت أن وجود المسلمين كأقليات قائم في عشرات الدول، وله حضوره الدِّيني والثقافي

(١) حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية، ص ٤١، ط دار الموقف العربي، القاهرة أولى ١٩٨١م.

(٢) حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية، ص ٤٣، مرجع سبق ذكره.

(٣) إضافة لما نقلناه عن د. حامد ربيع آنفًا بهذا الشأن، فإن كتابه الإسلام والقوى الدولية ملىء بالتوضيحات بشأن دور جماعات الضغط (اللوبي) والشركات عابرة القوميات وغير ذلك من الفواعل السياسية غير الحكومية التي أكد أن دورها وتأثيرها السياسي يزداد في العالم كما نبه على أهمية استفادة الأمة الإسلامية من هذه المتغيرات السياسية الجديدة، وهذا هو لب كتابه الإسلام والقوى الدولية.

والاجتماعي، وأحيانًا الاقتصادي بل والسياسي، وهذا الوجود يتعرض لبعض الضغوط والمخاطر، فمن الطبيعي والمنطقي أن ينظم المسلمون وجودهم لتصبح لهم هيئة دولية لها فروعها المحلية والإقليمية كي يتعاون كل أو أغلبية الأقليات المسلمة لحماية مصالحهم وتخفيف معاناتهم والسعي لتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، وهذا أمر يوجبه العقل والنقل، فالعقل يدلنا على أن التعاون والاتحاد يتيح قدرة وتأثيرًا بأكثر مما يتيح التفرق والتفرد، كما نرى في أغلب دول العالم كيف أن أقليات تنتمي لأديان أخرى (أو تنتمي لأعراق أو قومية ما) تتحزب وتنتظم في منظمات تمكنها من التعاضد والتناصر والتساند معًا بما يحقق لكل المنتمين لها ليس مصالحهم الشخصية فقط بل ويحقق لكل المنتمين لهم منعة من الظلم وتأثيرًا بالغًا في بقاع واسعة من العالم على أي قرار دولي أو حكومي ما دام يهمهم التأثير فيه، فما الذي يمنع المسلمين من أن يسلكوا الدرب نفسه؟

أما من جهة ندب الشرع لهذا التنظيم للأقليات المسلمة وسلكها كلها أو أغلبها في سلك هذه الهيئة المقترحة، فإن أول ما يتبادر لذهن أي مسلم ويفهمه بسهولة هو قول النبي ﷺ: «المسلم أَخو المسلم لا يظلِمُه وَلَا يُسلِمُهُ، ومن كان في حاجة أَخيه كان اللهَ في حاجته، ومن فَرَّجَ عن مُسْلِم كُرْبَةً فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ بها كربةً يومَ القيامَة، ومن سترَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يومَ القيامَة»[1]، وقوله ﷺ: «لِيَنْصُر الرجلُ أَخَاهُ ظَالِمًا أو مَظْلُومًا؛ إِنْ كَانَ ظَالِمًا فَلِيَنْهَهُ، فَإِنَّهُ لَهُ نُصْرَةٌ، وإِنْ كَانَ مَظْلُومًا فَلِيَنْصُرْهُ»[2]، ولم يعد هناك شك في هذا الزمن أن نصرة المسلم لأخيه المسلم ورفع الظلم عنه وقضاء الكثير من حاجاته وتفريج الكثير من كرباته لن يتحقق إلا بالتعاون المنظم الذي لا يكاد يتحقق إلا عبر إنشاء مثل هذه الهيئة التي نقترحها هنا، ومما لا يكاد يخفى على مسلم أن القاعدة الفقهية المشهورة تؤكد أن «ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب»[3].

وانطلاقًا من هذا كله فإن القاعدة الاجتماعية لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم» ستكون أبناء الأقليات المسلمة في العالم ويضاف لهم كل من أراد أن يساندهم من أبناء الدول الإسلامية من باب الأخوة الإسلامية قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] ، وقال أيضًا في سورة أخرى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]، فقرن الله عز وجل بين وحدة الأمة والأمر بعبادته سبحانه في الآية الأولى، في حين قرن بين وحدة الأمة والتقوى في الآية الثانية، كما أنه سبحانه قرن بين الإيمان والأخوة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠] ولتوسيع الركيزة الاجتماعية لهذه الهيئة فعليها ألا تتبنى توجهًا سياسيًّا يتلون بلون حزب ما أو دولة ما ولا تتبنى مذهبًا فقهيًّا أو حركيًّا واحدًا، كي تظل هذه الهيئة مظلة واسعة يستظل بها كل أبناء الأقليات المسلمة أيًّا كان لونهم السياسي أو مذهبهم الفقهي أو ميلهم الحزبي والحركي.

وهذا كله يقتضي تبني توجه فكري يسمح باستيعاب الآراء الإسلامية المتعددة في شتى

(١) رواه البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم، راجع: جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، ط الأزهر الشريف، ثانية، القاهرة ٢٠٠٥م، حديث رقم ١١٨٨٠، جـ٤ ص١٦٦.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم، راجع: جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، مرجع سبق ذكره، حديث رقم ١٨٤٧١، جـ٧ ص ٣٨٧.

(٣) انظر: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، الأشباه والنظائر، ط دار الكتب العلمية، أولى، بيروت ١٩٩١م، جـ٢ ص ٨٨ وما بعدها، وأيضًا: محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو، موسوعة القواعد الفقهية، ط مؤسسة الرسالة، أولى، بيروت ٢٠٠٣م، جـ ٩ ص ٢١٧ وما بعدها.

المجالات مهما كان تنوعها، وتحويل كل الخلافات فـي الرأي الفقهـي أو السياسـي أو الإداري إلى تنوع مقبـول يثري التجربة في إطـار من الوحدة الإسـلامية الشاملة عبر آلية الشـورى بمفهومها الإسلامي.

ولن يتسـنى تحقيق هـذه الوحدة مـع التنوع إلا بالتحلي بأدب الخلاف في الإسـلام والذي يجسده سـلوك فقهاء المذاهب الفقهية الأربعة المشـهورة والمتبوعة في العالم الإسلامي، حيث تتلمـذ الإمام محمد بن إدريس الشـافعي على إمـام دار الهجرة مالك بن أنس كما تتلمذ على كبـار تلامـذة أبـي حنيفـة، فها هـو ذا الإمام محمد بن إدريس الشافعي يعايش إمام المذهب المالكي ثـم أصحاب إمام المذهـب الحنفي، ثم ينشـئ مذهبه ومع هـذا يتتلمذ أحمد بن حنبل علـى الإمام محمـد بـن إدريس الشـافعي[1]، وهكذا نجـد تعايش المذاهـب الأربعة في هذه المرحلة التاريخية بل وتفاعلها علميًّا واجتماعيًّا معًـا بسـلوك إيجابي أفـاد وأثرى فقـه الأمة وحضارتهـا، ولو تفحصنا سـيرة عمالقة الفقه والحديث وسـائر العلوم الشرعية الآخرين في فترات ازدهـار الأمة علميًّا وأخلاقيًّا وحضاريًّا لرأينا تكرارًا لنفس سـيرة أئمـة الفقه الأربعة، لكن اسـتقصاء تفاصيل ذلك كلـه يطول أمره، وإنمـا ضربنا مثلًا يكفي، وهـذا المثل مهم لأن مسـائل الفقه اتكأت عليها خلافات المسـلمين فـي هذا العصـر وفَرَّقتهم في سـبل الكراهية والشـقاق بغير وجه حق (والسياسـة هي تابعة للفقه حقيقة ومتفرعة منه).

إن عمـل «الهيئة الإسـلامية الدوليـة للأقليات المسـلمة في العالم» هو في مجمله عمل سياسـي وإداري واجتماعي واقتصادي، ومن ثم فهو محكوم بالفقه بشـكل عام وبالسياسـة الشـرعية بصفة خاصـة، وإنمـا يرتكز الفقه على ركيـزة كلية هي أصول الفقه، في حين تنتظم أمهات مسائل الفقه في قواعد عامة هي القواعد الفقهية.

وانطلاقًا من هذا فإن هذه الهيئة سـتحتاج إلى قدر من الاجتهاد الفقهي، وهو أمر متوافر وميسور للمتخصصين المؤهلين، ولكن الذي لا بد أن نشير إليـه هنـا هو أهميـة عدد مـن ركائـز الاجتهاد وهي ثلاث؛ اثنان أصليـان والثالث متولد عنهما، فالأول هو دليل «المصالح المرسـلة» وهي المصالح التـي لم ينص الشـرع على اعتبارهـا ولا إلغائها تحديدًا، ولكن مجمل الأدلة الشـرعية تشـير إلى اعتبار جنسها شـرعًا، وهذا المسلك في الاجتهاد الفقهي قد اعتبـره الصحابة والفقهاء من بعدهم فـي كثير من الأمور، ولكن بشـروط معروفة لدى المتخصصين في الفقه وفى علم أصول الفقه[2].

أما الركيزة الثانية من الأدلة التي من المناسب أن يرتكز عليها الاجتهاد السياسي الشرعي والإداري لهـذه الهيئة فهو دليل «سـد الذرائع»؛ أي تحريم أمـر ظاهره الإباحة ويأتي تحريمه لأنه يؤدي إلى أمر محرم[3]، وفي الحديث النبوي الشـريف: «من يتوق الشر يوقه»[4].

(١) حول ترجمة الإمام الشـافعي ومشايخه وتلاميذه، انظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسـلام ووفيات المشاهير والأعـلام، ط دار الكتـاب العربي، أولى، بيـروت ١٩٨٧م، جـ١٤ ص ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) حـول المصالح المرسـلة انظـر: محمد الأمين الشـنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، ط مكتبة العلوم والحكم، خامسة، المدينة المنورة ٢٠٠١م، ص ٢٠١ ومـا بعدها. وفخر الدين الـرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني، ط مؤسسـة الرسـالة، ثالثة بيروت ١٩٩٧م، جـ٦ ص ١٦٢ وما بعدها.

(٣) حول سـد الذرائع انظر: محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسـلامي، ط دار الخير، ثانية، دمشـق ٢٠٠٦م، جـ١ ص ٢٧٩ ومـا بعدها. ومحمد بن علي الشـوكاني، إرشـاد الفحول إلي تحقيق الحـق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عـزو، ط دار الكتاب العربي، أولى، دمشق ١٩٩٩م، جـ٢ ص ١٩٣.

(٤) رواه الطبراني في الأوسـط (١١٨/٣) عن أبي الدرداء، والدارقطني=

«تقدير واعتبار المآل» عند اتخاذ قرار أو إصدار فتوى أو تقرير موقف ما هو الركيزة الثالثة، ولا شك أن حصيلة تقدير المصالح بشكل عام والمرسلة منها بشكل خاص، وكذا سد الذرائع يؤدي إلى تقدير المآل ومراعاة هذا المآل، «فالمفتي حين يفتي لا يقوم بتعدية الأحكام دون نظر إلى عواقبها واعتبار مآلاتها من حيث تحقق المقصد الشرعي في تلك النازلة التي يريد تنزيل الحكم الشرعي عليها، فيوازن بين المصالح والمفاسد»[1]، ولعل أبرز وأشهر دليل على وجوب تقدير المآل عند تنزيل الحكم الشرعي هو قوله تعالى: ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

الأقليات المسلمة أضحت بفضل التطور الديمقراطي والتجانس بين قوى الأغلبية المتصارعة قادرة على أن تمارس تأثيرًا أكبر من حجمها الحقيقي

وإنما أطلنا في ذكر الإطار الفكري لعمل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» كي تتلافى هذه الهيئة الآفات الفكرية التي باتت تفترس أغلب طاقات المسلمين في هذا العصر، تلك الآفات التي باتت تنطلق من الغلو تارة -بدعوى الالتزام الفقهي- أو تروج للتهاون والانبطاح تارة أخرى -بدعوى المصلحة- في حين الإطار الفكري المقترح في هذه الورقة هو منهج ملتزم فقهيًّا دون تشدد غالٍ ولا ترخص في غير محله.

الأهداف وإستراتيجية تحقيقها:

هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تمثل بمجموعها الهدف العام لإستراتيجية محددة المعالم لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، وأبرز هذه الأهداف هي:

أولًا: الحفاظ على وجود الأقليات الإسلامية في مواطنها الحالية مع الحفاظ على تمتعها بكل حقوقها سواء الحقوق الدينية من قبيل حرية العقيدة وممارسة الشعائر والسلوك الإسلامي أو الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية مثل الممارسة السياسية والحصول على فرص التعليم والعمل المناسبة والعلاج والسكن ونحو ذلك، على ألا يقتصر ذلك على الحد الأدنى من هذه الحقوق بل يشمل تطوير مكانة الأقلية المسلمة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا دون بغي أو عدوان.

ثانيًا- حضانة الداخلين الجدد في الإسلام ومتابعتهم وتنمية إيمانهم، وتهيئة مناخ إسلامي لهم يساعد على الحياة الإسلامية الصحية.

ثالثًا- استقبال المسلمين الوافدين أو المهاجرين الجدد ومساندتهم حتى يجدوا لهم سندًا يستندون إليه في عالم جديد وغريب عليهم، وتهيئة جو لهم يتنفسون فيه الإسلام.

رابعًا- المساعدة في أن يكون للمسلمين تجمعاتهم الخاصة في المدن الموجودين فيها، وأن تكون لهم مؤسساتهم الدينية، والتعليمية، والاجتماعية والإعلامية، فالهدف هو أن يكون لهم مجتمعهم

=في العلل (٦/٢١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٥/١٧٤)، والبيهقي في الشعب (٧/٣٩٨)، وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: أخرجه الطبراني والدارقطني في العلل من حديث أبي الدرداء بسند ضعيف (٣/١٤١)، وحسنه الألباني في الصحيحة (٣٤٢).

(١) راجع: يوسف بن عبد الله أحميتو، مبدأ اعتبار المآل في البحث الفقهي، ط مركز نماء للبحث، أولى، بيروت ٢٠١٢م، ص ٩ وما بعدها.

الصغيـر داخل المجتمـع الكبير، لئـلا يذوبوا في المجتمع غير الإسـلامي، فالمطلوب هو انفتاح دون ذوبـان، وهو انفتـاح صاحب الدعـوة الذي يريد أن يفعـل ويؤثر، لا المُقلد المستسـلم الذي غدا كل همه أن يسـاير ويتأثر بثقافـة وتقاليد غريبة عن الإسلام وتعاليمه[1].

خامسًا- المساعدة في أن يكون للأقليات المسلمة علماؤها وشـيوخها، الذين يجيبونهم إذا سـألوا، ويرشدونهم إذا جهلوا، ويوفقون بينهم إذا اختلفوا على أن يكون هؤلاء العلماء على صلة وثيقة بواقع الأقلية التي يتولون الإفتاء لهـا كي تسـلم الفتوى من أي خطـأ كمـا ينبغـي أن يكون التواصل بين العلماء وبـين الأقلية التـي يتولون إرشـادها والإفتـاء لهـا ميسرًا[2].

إن عمـل "الهيئـة الإسـلامية الدوليـة للأقليـات المسـلمة فـي العالم" هو فـي مجملـه عمـل سياسـي وإداري واجتماعـي واقتصـادي، ومـن ثـم فهـو محكـوم بالفقـه بشـكل عام وبالسياسة الشرعية بصفة خاصة

سادسًـا- الاهتمـام بالعقـول المسـلمة المتميزة التي تعيش ضمن الأقليات المسلمة للمحافظة على اسـتمرار ارتباطها بعقيدتها وتعاليم دينها وثقافة أمتها المسلمة.

فإذا كانت هذه حقيقة واقعة، فلا يجوز لنا بحال أن ندع هذه العقول الكبيرة تنسى عقيدتها، وأمتها وتراثهـا، ودارها، ولا مفرَّ لنا من بذل الجهد معها حتى تكون عقولها وقلوبها مع أوطانها وشـعوبها، مـع أهليهم وإخوتهم وأخواتهم، دون أن تفرط في حق الوطن الذي تعيش فيه وتنتسب إليه.

وإنما يتحقق ذلك إذا ظلّ ولاؤهم لله ولرسـوله وللمؤمنـين، وظلَّـت همـوم أمتهـم تؤرقهـم، ولم تشـغلهم مصالحهـم الخاصة عن قضايـا أمتهم العامـة، كما يفعل ذلك يهود العالم أينما كانوا من أجل إسرائيل.

فواجـب هذه الهيئة ألا تدع هؤلاء لدوامة التيار المادي والنفعي السـائد في الغـرب، تبتلعهم، وأن يُذكّروا دائمًا بأصلهم الذي يحنون دائمًا إليه»[3].

سـابعًا- التضامن والتآزر بين مختلف الأطراف المسـلمة في مختلف بلدان العالم من أجل تحقيق الأهـداف المذكـورة آنفًا بجانب مسـاندة ونصرة قضايـا المسـلمين فـي مختلف ربوع العالم، ولكن هـذا الأمـر لـه مقيـاس محدد ينبغـي عدم إغفاله وهو الموازنـة بين مصلحة الأقليـة المسـلمة المحليـة في دولة مـا وبين مصالح إسـلامية إقليمية أو دولية أو حتـى محليـة في مكان آخر، فلا تضحـي الأقلية المحليـة بمصالح مؤكدة وأهـداف مهمة من أجل أهـداف إسـلامية دوليـة أو إقليميـة ظنيـة أو متوهمة هـذا من جهة، ومن جهة أخرى وبشـكل عـام ينبغي ألا يطغـى الاهتمام الأممي أو الدولي علـى الاهتمـام المحلـي والأهـداف التـي تمليها الاحتياجـات والمشـكلات المحلية بل يتـم مراعاة الجانـب الأممـي في إطـار الجانـب المحلي من الأهـداف والاهتمامات والمصالح، ولتوضيح الأمر نذكر أنه حدث في إحدى الدول الأوروبية الكبرى أن حـل موعـد الانتخابـات وكانت قـوى اليمين تتخـذ موقفًـا إيجابيًّا مـن القضية الفلسـطينية

(١) د. يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر: يوسف القرضاوي، الأقليات الإسلامية والسياسة، على الرابط التالي:
https://www.al-qaradawi.net/node/2146

فـي حين كانـت تتخذ موقفًا سـلبيًا مـن قضايا الهجرة وشروط الإقامة وحقوق المهاجرين خاصة المسـلمين منهم، وكان موقف اليسـار متعاطفًا مع إسـرائيل وفي الوقت نفسه يؤيد حقوق المهاجرين والمسلمين في هذه الدولة نفسها، وكان للمسلمين صـوت مؤثر في هذه الانتخابـات، فأي الفريقين يساند المسلمون؟

هـل يسـاندون من يدعـم وجودهـم وحقوقهم المحليـة أم مـن يضيـق عليهـم ويطـرد بعضهم ويزعزع وجودهم المحلي في مقابل دعمه للقضية الفلسطينية دوليًا، ذلك الدعم الذي أثبتت الخبرة التاريخية أنه دعم شعارتي ومظهري أكثر من كونه مؤثرًا في الواقع العملي على الأرض؟

هـذا هو الإشـكال الذي ننبه علـى أهمية حله بموازنـة دقيقة تراعي كل الأبعاد المحلية والدولية بجانب الالتزام الإسلامي الأممي.

وبعـد تحديـد الأهـداف لا بـد مـن التبصـر بحقيقـة وواقع النظام الدولي كـي يمكن التعامل معه بإسـتراتيجية ناجحة لتحقيق هذه الأهداف، والنظام الدولي ما هو إلا النظام الأوروبي للتحكم والهيمنـة على العالم، وهذا النظام ترجع نشـأته الحاليـة إلى صلح وسـتفاليا ١٦٤٨م وما تلاه من معاهدات بالسـنوات التالية، لأنه هو الذي أرسى دعائم نظام «ما» ينظم طبيعة وآليات العلاقة بين القوى الأوروبية بما فيها بابا الكنيسة الكاثوليكية (وما يتبعه من أملاك)، وهذا النظام الأوروبي (بما حملـه من تعاون وصراع وفق آليات ارتضتها هذه القوى) هـو الذي أدار تاليًا عملية تصفية الوجود السياسي الإسلامي كقوة دولية عظمى، واحتل كل العالم الإسلامي بدوله وممالكه وإماراته المتفرقة بأشـكال مختلفـة، هـذا النظام شـهد اختلالات متعددة بسـبب احتدام التنافـس بين قواه ليخرج عن المسـتوى المسـموح به بين قواه المكونة له في ثلاث حروب هي العالمية الأولى والثانية ثم الحرب الباردة، لكنه ظل إزاء المسلمين موحد الأهداف.

وهـذا النظام الدولـي تغيرت رؤوسـه على مر التاريـخ من دول أوروبية لأخرى إلى أن اسـتقرت أخيرًا منذ ١٩٩٠م في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الآن[١]، والولايـات المتحدة وإن كانت خارج أوروبـا إلا أنها ابنة أوروبا ثقافـة وحضارة ودينًا وشعبًا.

هذا النظام هو النظام الرسمي الذي يملك صنع الحـدث في العالم، ولكن لتكتمل الصورة لا بد أن نعى أن هناك نظامًا شعبيًا يظهر وكأنه موازٍ لهذا النظـام، لأن له مزاجه المختلف أحيانًا ولأن صوته عالٍ جدًا.

هذا النظام الشـعبي يتمثل في حركات شـعبية غيـر حكوميـة[٢] تدافع عـن حقوق الإنسـان أو الحيـوان أو البيئـة أو عن قيم إنسـانية أو يدافع عـن الضعفـاء والمظلومين، وهـؤلاء صوتهم عالٍ لحـد كبير في أوروبـا والولايات المتحدة بسـبب طبيعة الحريات المتاحة هناك، لكن تأثيرهم بشأن تعديل أو تحسين (فضلًا عن تغيير) ثوابت النظام الدولي منعدمة، فقد رأينا عشـرات الملايين منهم يتظاهرون في أوروبا وأمريكا ضد غزو العراق عام ٢٠٠٣م، ومع هذا تم احتلال العراق واستمروا في

(١) بدأت محاولات روسـيا الاتحادية لتبوء مكانة قوة عظمى دولية -على غرار الاتحاد السوفيتي المنحل- تؤتي بعض النتائج في الثلاث سنوات الأخيرة، كما أدى تعاظم قدرة الاقتصاد الصيني -بعد أن صار الثاني على العالم بنحو (١٤) تريليون دولار ناتج قومي تاليًا للولايات المتحدة الأمريكية- إلى سـعي الصين بخطى حثيثة لمزاحمة الولايات المتحدة لكـن مـا زالت الفجوة بين كل من الصين وروسـيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى واسعة خاصة في حجم ونوع القدرة العسكرية والتكنولوجيـا بعامة وتكنولوجيا تصنيع السـلاح بخاصة، إضافة إلى تحكـم الولايات المتحدة شـبه المطلق في النظـام الاقتصادي والمالي الدولي.

(٢) ويطلق عليها بالمصطلح السياسي المعاصر «منظمات المجتمع المدني».

التظاهـر لوقف الاحتلال ولكن الاحتلال اسـتمر حتـى حققت أمريكا وأوروبا ما أردا هناك، ورأينا الملايـين يتظاهـرون ويحتجـون ضد ممارسـات الصهاينة في فلسـطين منذ عشرات السنين، ومع هذا استمرت هذه الممارسات الصهيونية العدوانية حتى اليوم بل تصاعدت وتعمقت.

ورغـم هذه المحدودية فـي التأثير لهذه الحركات الشعبية على المستوى الكوني فإن تأثيرها بالغ القوة داخل أوروبـا الغربية وأمريكا الشـمالية، ومن هنا فيجب أن تتكـئ عليها «الهيئة الإسـلامية الدولية للأقليات المسلمة» لتحقيق أهدافها إنّ داخل الغرب وإنّ علـى المسـتوى الكوني، لأن محدوديـة التأثير الكونـي لا تعني الاسـتغناء عنه، أما من جهة الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية فـإن اسـتخدام القوانـين والمواثيـق وكل الفرص التي تتيحهـا البيئـة السياسـية والقانونيـة فـي داخل هذه الـدول لتحقيـق أهـداف وإسـتراتيجيات «الهيئـة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة» هو أمر مهم ونافع[1]، وله تكتيكات متعددة سنشير إليها في السطور التالية.

الاهتمام بالعقول المسلمة المتميزة التي تعيش ضمن الأقليات المسلمة للمحافظة على استمرار ارتباطها بعقيدتها وتعاليم دينها وثقافة أمتها المسلمة.

وبالنسبة لهذه القوى غير الحكومية وكذا القوى الحكومية، فإنـه يمكن تمييز الاتجاهـات التالية فيها كلها لأنها كلها منبثقة من مجتمع واحد:

- قوى وأشـخاص يحبون إقامـة العدل وإغاثة وحمايـة الضعيف ورفع الظلـم وهذا موقف ثابت لهم إزاء المسلمين وغير المسلمين.

- قوى وأشخاص قريبون من مفاهيم الإسلام ولو وجد أحدهم دعوة بأساليب مناسبة يفهمها لأسلم.

- قوى وأشـخاص يهمهم رفع الظلم في بلدهم ولا يهمهـم رفعه إذا كان خـارج بلدانهم، وخاصة إن وقع على المسـلمين، لكن الواحـد منهم عاقل، فيدعـو لسياسـة عاقلـة تقلل الصدام مع الإسـلام والمسلمين.

- قوى وأشخاص معادون للإسـلام والمسـلمين بروية وتمهـل، أي يقبلون الصدام مـع الإسـلام والمسـلمين لكنهم لا يحرصون على هذا الصدام ولا يستعجلونه.

- قوى وأشخاص معادون بحمق وحقد وغل لكل ما هو إسلامي[2].

فهم ليسـوا سـواء من حيث النسـق والسـلوك السياسـي[3]، وعليـه يجب أن تكون إسـتراتيجية «الهيئة الإسـلامية الدولية للأقليات المسـلمة في

(١) اسـتخدام الفرص المتاحة لحماية الدعوة في الواقع غير الإسـلامي (والتـي مرجعها لقوانين أو تقاليد عادلة أو مباحة) هو أمر مشـروع شـرعًا اتباعًا لهدي النبي محمد ﷺ مثلما دخل النبي والصحابة في جوار (حماية) كفار كالمطعم بن عدي وغيره وكذا هجرتي الحبشة ولم يكن النجاشي مسلمًا وقتها، فهذا كله من استخدام الفرص المتاحة ما دامت تستند إلى أمر مباح أو ترتكز على إقامة العدل والفضيلة، كما يدعم الإسـلام نظم العدل والفضيلة الموجودة بمجتمع غير المسلمين مثل قول النبي ﷺ: «شـهدت غلامًا مـع عمومتي حلف المطيبين فما يسـرني أن لي حمر النعم وأني أنكثه»، رواه أحمد والحاكم وغيرهما وصححه الألباني، انظر صحيـح الجامع الصغير حديث رقم ٣٧١٧. وهـو الحلف المشـهور في كتب السـيرة أنه عقد فـي الجاهلية بمكة لنصرة المظلوم ورد حقوقه.

(٢) للاطلاع على تحليل دقيق ومركز عن كراهية الغرب للإسـلام ورعب الغرب من الإسـلام والعمل على تشـويهه. انظر حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية، ص ٧-١١، ط الموقف العربي، أولى القاهرة ١٩٨١.

(٣) سـيجد القارئ تأصيلًا شرعيًا لهذا التقسـيم في: عبد المنعم منيب، خريطة الصراع السياسـي في منظور التحليل إسلاميًا، على الرابط التالي:
http://bit.ly/36DMaee.

الأهداف الإستراتيجية للهيئة الإسلامية للأقليات المسلمة:

١ **الحفاظ** على وجود الأقليات الإسلامية.

٢ **حضانة** الداخلين الجدد في الإسلام .

٣ **استقبال** المسلمين الوافدين أو المهاجرين الجدد ومساندتهم.

٤ **المساعدة** في أن يكون للمسلمين تجمعاتهم الخاصة في المدن الموجودين فيها

٥ **المساعدة** في أن يكون للأقليات المسلمة علماؤها وشيوخه.

٦ **الاهتمام** بالعقول المسلمة المتميزة التي تعيش ضمن الأقليات.

العالـم» هي التعامل مع كل فئة منهم بما يناسـب توجههـا وسـلوكها لتحقيق الأهـداف، والضغط بمحبي العدل والعقـلاء منهم على القوى الأخرى شـديدة العـداوة لتطويق عداوتها قـدر الإمكان، وذلك إنمـا يتحقق عبـر الأسـاليب (التكتيكات) والأدوات الموضحة في السطور التالية.

تكتيكات تحقيق الإستراتيجية:

إن أهم الأسـاليب (التكتيكات) التي ينبغي أن ترتكز عليها الأقليات المسلمة في تحقيق أهدافها هو الارتكاز على مـا تتيحه البيئة المحلية والإقليميـة والدولية من تقاليـد وقوانـين، لأن الكثير من الدول تتيـح قوانينها وتقاليدها الكثير من الفرص في مجال حقوق الإنسان والحريـات والحقـوق المدنيـةRights for Civil[1] والحقوق الاجتماعيـة والاقتصاديـة[2]، وهذا يقتضي جملة من الأساليب والأدوات تعمل مجتمعة ومنسجمة مع بعضها بعضًا، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

(١) الحقوق المدنية والسياسية هي فئة من الحقوق التي تحمي حرية الأفراد من التعدي من قبل الحكومات والمنظمات الاجتماعية والأفراد، والتي تضمن قدرة الفرد على المشـاركة في الحياة المدنية والسياسـية دون تمييز أو اضطهاد، وتشـمل الحماية ضد التمييز على أساس العرق= =أو الجنس أو الأصل الوطني أو اللون أو العرق أو الدين، أو الإعاقة؛ والحقـوق الفردية مثل الخصوصية، وحريـة الفكر والضمير والكلام والتعبيـر والدين والصحافـة والتجمع والتنقل والاحتجاج السـلمي، والحـق في محاكمة عادلة إذا كان يشـتبه في وقـوع جريمة، والحق في الحرية الشـخصية، والحق في الحماية المتساوية، وتجسدت هذه الحقوق على المستوى العالمي ونالت مكانة مرموقة في القانون الدولي لأول مـرة في البنود ٣ و٢١ من الإعلان العالميِّ لحقوق الإنسـان عام ١٩٤٨ وبعدهـا في ١٩٦٦ في العهـد الدولي الخاص بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة، ثم تجسدت في أوروبا عام ١٩٥٣ في الاتفاقية الأوروبيَّة لحقوق الإنسان. (راجع على سبيل المثال لا الحصر
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-rights)

(٢) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتضمن الحقوق في الغذاء الكافي، وفي السكن اللائق، وفي التعليم، وفي الصحة، وفي الضمان الاجتماعـي، وفي المشـاركة في الحياة الثقافيـة، وفي الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وفي العمل. (راجع على سبيل المثال لا الحصر
https://www.ohchr.org/AR/Issues/ESCR/Pages/ESCRIndex.aspx
(وراجـع النـص الكامـل للعهـد الدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرابط التالي:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

- **الأسلوب الحقوقي المدني:** وعبر هذا الأسلوب ستتوسل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» بالمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف موقفًا منصفًا من المسلمين ولا تتخذ موقفًا معاديًا ضد الإسلام أو المسلمين.

- **الأسلوب القضائي:** وفي هذا الأسلوب ستتوسل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» بالتعاقد مع شركات محاماة واستشارات قانونية قوية في الزمان والمكان المناسب لانتزاع حقوق الأقليات المسلمة عبر ساحات القضاء المناسبة لتحقيق الأهداف.

- **الأسلوب الإعلامي:** ويأتي عبر التوسل بإدارة أو دعم وسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية تدعم حقوق وقضايا وهموم الأقليات المسلمة بأسلوب احترافي راقٍ ومناسب للطبيعة النفسية والفكرية والعقلية للجمهور المخاطب، والذي لا بد أن يكون المستهدف منه صنع وتوجيه رأي عام يؤثر في صانع القرار لخدمة قضايا وهموم وحقوق الأقليات المسلمة، وينبغي أن تشمل وسائل الإعلام هذه الإعلام التقليدي كالقنوات التليفزيونية بجانب الإعلام الجديد كمواقع الإنترنت والسوشيال ميديا والتطبيقات على التليفون الذكي[1].

- أسلوب العلاقات العامة: والعلاقات العامة هي «محاولة كسب تأييد الرأي العام بالنسبة لنشاط أو قضية أو حركة أو مؤسسة، وذلك عن طريق الإعلام والإقناع واستخدام الأفكار والمعلومات عبر كل وسائل الاتصال المتاحة، ومما ترتكز عليه لتحقيق أهدافها التوفيق بين سياسات وأعمال المنظمة ومصلحة الجمهور المستهدف»[2]، والجمهور المستهدف هو «أي مجموعة من الأفراد لها تأثير حقيقي أو محتمل في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ولذلك تولي العلاقات العامة اهتمامًا كبيرًا للجماهير الذين لهم ارتباط أو مصلحة أو جدوي للمنظمة»[3].

ومن هنا فإن «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» لا بد أن تستخدم هذا الأسلوب بفاعلية مناسبة وعلى نطاق واسع وبالتكامل والتزامن مع كل الأساليب الأخرى المذكورة هنا، مع ملاحظة أن أسلوب العلاقات العامة سيشمل الوظائف الآتية:

- تحقيق الشهرة والانتشار بما يحقق أهداف «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات».
- تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات المهمة عن الأقليات المسلمة وعن حقيقة الإسلام.
- بناء علاقات إيجابية بين الهيئة والمجتمع المحلي والدولي.
- مراقبة اتجاهات الجمهور إزاء الإسلام والمسلمين لبناء خطط التحرك المناسبة.

(١) أحد أبرز ركائز التأثير البالغ للصهيونية العالمية على سياسات الدول العظمى وعلى الرأي العام فيها هو الهيمنة على الإعلام في هذه الدول لا سيما وأن إعلامها ذو طبيعة تأثير دولية، «يقول الكاتب والمعلق السياسي البريطاني David Icke: «كما هو الحال في أمريكا، يحكم اليهود قبضتهم بشكل تقريبي على كل وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة في بريطانيا، وبالتالي يمكنهم التحكم في تشكيل الرأي العام وسياسة الحكومة ببساطة عن طريق اختيار أي أخبار يرغبون في نشرها، وبأي طريقة، وبهذه الطريقة، نجحوا تقريبًا في تشويه صورة أي معارضة لهذه السياسات»، وقدم David Icke قائمة طويلة بأسماء مؤسسات إعلامية بريطانية يقول إنها تخضع لسيطرة رأس المال والإدارات اليهودية» أ.هـ. ومن ضمن القائمة التي ذكرتها صحيفة التايمز البريطانية وكل الإصدارات= =المنبثقة عنها مثل الصنداي تايمز وغيرها وكذا قناة سكاي نيوز وصحيفة التليجراف والصن وغيرها كثير، راجع د. نواف التميمي، اللوبي الصهيوني في بريطانيا: النشأة والنشاط، د.ن، د. ت، ص ١٥ وما بعدها. وذكر أن روبرت مردوخ الملياديرالموالي للصهيونية يملك ٤٠٪ من إعلام بريطانيا ويملك (٨٠٠) مؤسسة إعلامية كبرى في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا و(٥٢) دولة أخرى.

(٢) انظر ريا قحطان الهمداني، جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة، ط العربي للنشر أولى، القاهرة ٢٠١١م، ص ١١١ بتصرف يسير.

(٣) انظر نفس المرجع، ص ١٠٨ بتصرف يسير.

• بناء وتوظيف العلاقات مع المشرعين ورجال القانون والمسؤولين من أجل التأثير عليهم في عمليات التشريع ووضع القوانين بما يخدم مصلحة الأقليات المسلمة.

- **الأسلوب السياسي:** ويشمل أمرين هما:

العمل عبر الانخراط في الأحزاب: حيث يمكن للأقلية المسلمة في العديد من الدول الانخراط في الأحزاب السياسية المؤثرة بشكل أو بآخر وتشكيل كتلة مؤثرة داخل الحزب للتأثير في قراراته بما يخدم أهداف وقضايا الأقليات المسلمة المحلية أو الإقليمية أو الدولية بحسب أولويات الإسلام والمسلمين في هذا المكان والزمان، كما يمكن المساومة بالكتلة التصويتية للأقلية المسلمة لتحقيق هذه الأهداف سواء بالتصويت الداخلي داخل المؤتمر العام للحزب أو التصويت الانتخابي المحلي أو الرئاسي أو البرلماني.

العمل كجماعة ضغط أو لوبي: من المهم أن تعتمد «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة» ضمن أساليب عملها على أساليب جماعات الضغط لتحقيق أهدافها[1]، وجماعات الضغط «Lobbies» هي منظمات تعمل لتحقيق أهداف محددة ولها مصالح سياسية وبعضها قد يكون جماعات مبادئ، ولكن الأغلبية منها هي جماعات مصالح ولها صفة الدوام[2]، فهي تعمل من أجل تحقيق أهداف أو مصالح مشتركة في إطار قانوني، فتضغط على السلطة للوصول لأهدافها دون تولي المسؤولية المباشرة، وذلك عبر التأثير على مصدر القرارات التي تتوزع على السلطتين التشريعية والتنفيذية الحاكمة[3]، ويمكن تلخيص أساليب جماعات الضغط في الآتي[4]:

• الاتصال بالحكومات.

• التأثير في النواب.

• المفاوضات لتحقيق الأهداف بشكل رسمي أو غير رسمي.

• تعبئة الرأي العام.

• التهديد: وعادة يرتبط بالتصويت لصالح جهة سياسة ما أو ضد جهة أخرى أو سحب الثقة أو المقاطعة أو غير ذلك من سبل التهديد السياسي المقنن.

- **الإغاثة والمساندة الإنسانية:** تعدُّ أعمال الإغاثة والمساندة الإنسانية أحد أبرز أساليب العلاقات العامة ولكننا أفردناها بالذكر لما لها من تأثير إيجابي كبير في المجتمع وفي الصورة الذهنية التي ترتسم في ذاكرة الشعوب حول الجهة

(١) أشهر لوبي لدى القراء العرب هو اللوبي الصهيوني، وتوجد كتب كثيرة وتقارير وأبحاث عن مدى سطوة هذا اللوبي في العالم كله خاصة في أوروبا وأمريكا راجع علي سبيل المثال لا الحصر التالي: عرض كتاب «اللوبي الصهيوني والرأي العام في بريطانيا: النفوذ والتأثير نواف التميمي» على الرابط: http://bit.ly/36F4TWN
وتقرير مفيد بعنوان «كيف أحكم اللوبي الصهيوني قبضته على الاتحاد الأوروبي؟» على الرابط
http://bit.ly/2Cka809
ومفيد أيضًا: «صراع "اللوبيات" في أمريكا.. مقارنة بين اللوبي الإسرائيلي والإيراني واللوبيات العربية» على الرابط
http://bit.ly/2KcTTXh
والأمر ليس مسكوتًا عنه في الإعلام الغربي وتوجد العديد من الكتابات عنه إن تقارير صحفية مثل تقرير شبكة CNN الأمريكية على الرابط
https://cnn.it/2CwMM7u
أو الكتب الموسعة، ومن أمثلة الكتب كتاب جايمس بتراس «سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة» ترجمة حسان البستاني، ط الدار العربية للعلوم ناشرون، أولى، بيروت ٢٠٠٧م.

(٢) انظر د. بطرس بطرس غالي ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط مكتبة الأنجلو المصرية، ط السادسة، القاهرة ١٩٨٢م، ص ٢٨٤.

(٣) انظر: أحمد عمرو، جماعات الضغط السياسي لدى الإسلاميين.. تفعيل الدور وتقييم الممارسة، ص ٣٣٩، في التقرير الإستراتيجي لمجلة البيان، التقرير العاشر، إصدار وإعداد مجلة البيان، ط الرياض ٢٠١٣م.

(٤) أحمد عمرو، نفس المرجع، ص ٣٤١-٣٤٢ باختصار وتصرف.

التي تمارس العمل الإغاثي والإنساني[1]، كما أن هذا الأسلوب لن يستخدم فقط إزاء غير المسلمين لحيازة نفوذ وتأثير يخدم مصالح الأقليات المسلمة فقط، ولكنه أيضًا سوف يتوجه للأقليات المسلمة نفسها إنْ لإغاثة ومساندة الأقلية المسلمة التي تتعرض لكارثة وإنْ لاضطهاد كما هو الحال في الهند أو الصين أو تايلاند ونحوها- أو لتقديم المساندة الاجتماعية والتعليمية والصحية لفقراء الأقلية المسلمة في أي بلد.

ولذلك فإن هذا الأسلوب يجب أن يأخذ حيزًا مهمًا ضمن تكتيكات «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» لتحقيق أهدافها بشكل عام.

- **التعليم والتطوير المجتمعي:** ونقصد به تقديم الدعم التعليمي والنفسي والتربوي للارتقاء بالمجتمع، وهذا الأسلوب سوف تستخدمه «الهيئة» على محورين هما:

• محور وجود الأقلية المسلمة أو جزء منها بحالة ضعيفة تعليميًا ومجتمعيًا كما هو الحال في عدد من دول العالم، وهنا يجب على الهيئة الارتقاء بمستواهم التعليمي والاجتماعي كي يتمكنوا من حيازة مكانة اجتماعية مناسبة ترسخ وجودهم في مجتمعهم المحلي الأوسع وتتيح لهم فرص التوظيف والحياة الكريمة، كي يصبحوا تاليًا مؤثرين وفاعلين لصالح أنفسهم والإسلام والمسلمين.

• محور وجود الأقلية المسلمة بحالة متميزة تعليميًا ومجتمعيًا إزاء المحيط المحلي الواسع غير المسلم الذي يعيشون فيه، وفي هذه الحالة فعليهم بذل جهد ووقت لمد يد العون التعليمي والنفسي والاجتماعي لمحيطهم المحلي وذلك يعد من أفضل التكتيكات لتقديم صورة إيجابية عن أنفسهم وإسلامهم لمحيطهم المحلي غير المسلم.

إن أهم الأساليب (التكتيكات) التي ينبغي أن ترتكز عليها الأقليات المسلمة في تحقيق أهدافها هو الارتكاز على ما تتيحه البيئة المحلية والإقليمية والدولية من تقاليد وقوانين

الهيكل التنظيمي:

نقترح أن تتكون جمعية تأسيسية من المسلمين المقتنعين بتشكيل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم» بكل قطر من الأقطار التي تحوي أقلية مسلمة أو على الأقل بعدد لا بأس به من هذه الأقطار، ولتبدأ هذه الخطوة بالدول التي تتيح أوضاعها السياسية والقانونية قدرًا من حرية الحركة والتنظيم للمسلمين، وتنتخب الهيئة التأسيسية ممثلين عنها لتمثيل ذلك القطر في جمعية تأسيسية دولية، وتتولى الجمعية التأسيسية الدولية انتخاب الهيكل الإداري للأمانة الدولية لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، ويشمل الهيكل أمينًا عامًا ونائبًا له وأمانة عامة لتسيير العمل بالهيئة عبر عدة أقسام، يتولى الأمين العام الإدارة العامة والإستراتيجية للهيئة، ويساعده نائبه، في حين يتولى تسيير العمل اليومي بمساعدة أعضاء الأمانة العامة وإدارة كل الأنشطة التكتيكية عبر الأقسام، كما

(١) على سبيل المثال ذكرت ريا قحطان الهمداني في المرجع السابق ذكره أن العديد من المنظمات في الولايات المتحدة اشتركت في تقديم الخدمات في مدينة فلوريدا عندما أصابها الإعصار، وتمت الاشارة في وسائل الإعلام المختلفة فقد قدمت إحدى المنظمات قروضًا للسكان دون فوائد في حين قدمت منظمات أخرى تبرعات مالية لإعادة بناء المدينة. انظر: ريا قحطان الهمداني، مرجع سبق ذكره ص ١٠٩.

تتولى الأمانة العامة التنسيق مع الفروع بمختلف الدول.

وتصبح الجمعية التأسيسية الدولية هي المرجعية التنظيمية العليا لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، فتقوم الأمانة العامة بإعداد الوثائق التنظيمية كاللائحة والقانون الداخلي وغير ذلك من التفاصيل الإدارية والفكرية والسياسية وغيرها، وتعرضها على الجمعية التأسيسية الدولية لإقرارها بالتصويت.

وبعد ذلك تنعقد الجمعيات التأسيسية القطرية لتنتخب أمانتها العامة القطرية، والتي تقوم بدورها بتشكيل الأقسام التي سيرتكز عليها العمل القطري لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم».

يمكن للأقلية المسلمة في العديد من الدول الانخراط في الأحزاب السياسية المؤثرة بشكل أو بآخر وتشكيل كتلة مؤثرة داخل الحزب للتأثير في قراراته بما يخدم أهداف وقضايا الأقليات المسلمة

الشكل الإداري للأمانة الدولية والقطرية سواء، ولكن الفارق في العدد ومدى سعة العمل من قطري إلى كوني.

وهكذا يتكون الهيكل الإداري من جمعية تأسيسية وأمانة عامة ثم أقسام.

والأقسام التي نقترحها هي:

- القسم السياسي.
- قسم العلاقات العامة.
- قسم الشؤون القانونية للقيام بكل أشكال العمل القانوني.
- قسم حقوق الإنسان ويشمل الدفاع عن الحقوق المدنية والحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- قسم الإعلام.
- قسم الشؤون المالية.
- قسم الإغاثة والمساندة الإنسانية والاجتماعية.
- قسم التعليم والتطوير المجتمعي.

التمويل اللازم للهيئة المقترحة:

سوف يعتمد التمويل في البداية حول التبرعات كمرحلة أولى عبر الهيئة التأسيسية وعبر علاقات الهيئة التأسيسية، لكن في المرحلة التالية سيكون من الحكمة تحديد اشتراكات محددة تجمع من الأعضاء على المستوى المحلي بجانب ندب الأعضاء للتبرع أيضًا، وينفق منها جزء محليًا، في حين يورد الفائض للمركز العام لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة» لينضم للميزانية العامة للهيئة.

وفي المرحلة الثالثة ينبغي أن تسعى الهيئة لتكوين موارد طبيعية لها عبر أمرين:

- تحصيل قدر مناسب من الرسوم على بعض الخدمات بما لا يخل بأهداف وتكتيكات عمل الهيئة.
- تكوين وقفية تستثمر في وعاء استثماري مناسب للإنفاق من ربحها على ميزانية وأنشطة الهيئة، كما يندب على نطاق واسع للتبرع لتمويل عملية تكوين مثل هذه الوقفية التي تكفل للهيئة استقلالها وديمومتها.

الخاتمة:

أوضحت الدراسة أهمية تكوين هيئة دولية مؤسسية لرعاية وحماية الأقليات المسلمة في العالم، لا سيما وأن العالم يشهد تنامي تأثير فواعل غير حكومية مثل المنظمات والشركات، ثم شرحت الدراسة فلسفة تكوين هذه الهيئة فبينت أن العقل والشرع يوجبان تكوين هذه الهيئة، وساقت عددًا من الأدلة العقلية والشرعية على ذلك.

وحددت الدراسة ماهية القاعدة الاجتماعية لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، وبينت أن طبيعة هذه القاعدة تقتضي أن تتبنى هذه الهيئة توجهًا فكريًّا يسمح باستيعاب الآراء الإسلامية المتعددة في شتى المجالات مهما كان تنوعها، وتحويل كل الخلافات في الرأي الفقهي أو السياسي أو الإداري إلى تنوع مقبول يثري التجربة في إطار من الوحدة الإسلامية الشاملة عبر آلية الشورى بمفهومها الإسلامي والتحلي بأدب الخلاف في الإسلام.

ونبهت الدراسة إلى أهمية ارتكاز هذه الهيئة على الاجتهاد الفقهي المرتكز على دليلي المصالح المرسلة وسد الذرائع المفضيين إلى تقدير المآل في كل الوقائع وأحكامها، وكذا الارتكاز على عدد من القواعد الفقهية الجامعة المهمة التي تشتد الحاجة إليها في السياسة الشرعية والإدارة والاقتصاد.

وحددت الدراسة أهداف «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم» وإستراتيجيتها، ثم عرجت على شرح تكتيكات تحقيق هذه الأهداف والإستراتيجية.

وبعد هذا حددت الدراسة هيكلًا إداريًّا مقترحًا، وختمت بتصور مختصر عن كيفية تمويل هذه الهيئة.